

مساهمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء فى النشاط الاقتصادى

د. سلوى العنترى

ينصرف مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع إلى كل الخدمات التى يتم إنتاجها واستهلاكها مجاناً داخل الأسرة، أى الخدمات التى يؤديها أفراد الأسرة لبعضهم البعض، سواء تعلق ذلك بأعمال العناية بالمنزل وتجهيزاته أو إعداد وتقديم الوجبات أو شراء المستلزمات المنزلية ونقل أفراد الأسرة من مكان لآخر أو رعاية وتربية الأبناء ورعاية أفراد الأسرة المرضى والمسنين، إلى غير ذلك من الأعمال التى تقع بشكل أساسى على عاتق النساء.

ولا يزال نظام الحسابات القومية الذى تلتزم به دول العالم يستبعد العمل المنزلى غير المدفوع باعتباره لا يمثل نشاطاً اقتصادياً موجهاً للسوق¹. ويترتب على هذا المفهوم للحسابات القومية أمران على قدر بالغ من الأهمية أولهما أن هناك جزءاً من ناتج المجتمع لا يتم أخذه فى الحسبان، أى أن إجمالى الناتج فى المجتمعات المختلفة مقوم بأقل من حقيقته. والأمر الثانى هو أن جزءاً كبيراً من مساهمة النساء الفعلية فى النشاط الاقتصادى، ورغم أهميته لرفاهية المجتمع ككل، يظل غير معترف به ولا يتم احتساب قيمته بحيث تظهر المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الاقتصادى مقومة بأقل من حقيقتها، ويتم النظر للنساء باعتبارهن "عالة" على الأسرة وعلى المجتمع ككل، وهو ما يؤدي بذاته إلى التأثير سلباً على المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن فى المشاركة فى صنع القرار سواء على مستوى الأسرة أو على الصعيد السياسى والحياة العامة.

ومع ذلك فيلاحظ أن تطور الفكر الاقتصادى والحركة النسوية خلال القرن العشرين ولاسيما منذ سبعينيات ذلك القرن، قد أدت تدريجياً إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلى وأثره على مستوى رفاهية المجتمع. وعكس ذلك الاعتراف حقيقة أن توفير طعام وملبس ومسكن قابل للاستخدام هو الذى يمكن المجتمع من توفير قوة العمل اللازمة للإنتاج، وأن الدور الذى تقوم به الأمهات فى رعاية الأبناء على وجه التحديد يمثل عملاً من أعمال الخدمات العامة، وإعداداً لقوة العمل التى تكفل استمرار الإنتاج فى المستقبل²، أخذاً فى الاعتبار الدور الذى تقوم به عادة نساء الطبقة المتوسطة فى المساهمة فى بناء رأس المال البشرى، فى ظل نظم للتعليم تفترض مسبقاً أن هناك من يساعد الأبناء فى استذكار دروسهم فى المنزل³. ومن ناحية أخرى فإن العمل المجانى الذى تقوم به النساء لتوفير الوجبات وخدمات النظافة وغسل الملابس ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين هو الذى يمكن كل صاحب عمل من تخفيض تكلفة الأجور، ولولا تلك الخدمات المجانية لتعين دفع أجور أعلى للعاملين للحفاظ على مستويات معيشة الأسرة عند نفس مستوياتها الحالية. فالعمل المنزلى يمثل فى حقيقة الأمر دعماً لكل صاحب عمل بقيمة هذا الفرق فى تكلفة الأجور.

وفى النهاية أسفر تطور الفكر الاقتصادى وجهود الحركة النسوية عن إقرار لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة بضرورة إعداد حسابات تكميلية Satellite Accounts للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلى غير المدفوع وتوزيع ساعات ذلك العمل بين النساء

¹ - نظام الحسابات القومية 2008، المقدمة، النسخة العربية، ص 70، الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط

² - Wally Seccombe, The Housewife and Her Labour under Capitalism, New Left Review, 1974, No. 83, p. 3- 24

³ - Loree A. Primeau, A Woman's Place: Unpaid work in the Home, The American Journal of Occupational Therapy, November 1992, p. 984

والرجال، وذلك لاستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى، والتي يقصر مؤشر الناتج المحلى الإجمالى عن التعبير الكامل عنها⁴.

أولاً: قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع على الصعيد العالمى:

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 42% من دول العالم صارت تهتم بقياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع كجزء من إحصائياتها الرسمية. وقد أدى قياس وتقدير قيمة ذلك العمل إلى توضيح المساهمة الكبيرة للعمل المنزلى فى مستوى معيشة المجتمع فى بلدان العالم المختلفة، وقيام النساء بالجزء الأكبر من هذا العمل. كما أوضحت مسوح استخدام الوقت فى كثير من الأحيان زيادة عدد ساعات العمل الإجمالية للنساء مقارنة بالرجال، وبالتالي انخفاض عدد ساعات الراحة والترفيه التى يحصلن عليها⁵. وقد ساعد هذا كله الحركة النسوية فى دول العالم على المطالبة بالحق فى تحقيق التوازن بين مسئوليات الحياة/ العمل وإعادة توزيع تلك المسئوليات بين النساء والرجال على مستوى الأسرة، فضلاً عن تدعيم مطالب المساواة فى الأجور، مع الأخذ فى الاعتبار أن تربية الطفل بالتحديد تمثل عملاً من أعمال الخدمات العامة، واستثماراً بشرياً للمجتمع ككل وليس للأسرة فحسب.

وتوضح تجارب الدول المختلفة ظهور أشكال من الاستجابة لبعض مطالب النساء، تتفاوت فى درجتها ومدى اتساعها من مجتمع لآخر⁶، سواء على صعيد محاولة إعادة توزيع مسئوليات رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الأسرة، أو تدخل الدولة لتحمل جزء من تلك الأعباء، فضلاً عن توفير بيئة عمل "صديقة للأسرة"، كما تم تحقيق بعض التحسن على طريق إرساء مبدأ "أجر متساوٍ عن العمل المتكافئ" بين النساء والرجال، وتزايد الاتجاه إلى الاعتراف بحق النساء فى اقتسام الثروة التى تم تكوينها خلال فترة الزواج باعتبارها نتاجاً لجهود مشترك يمثل العمل المنزلى جزءاً منه .

ثانياً: قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع فى مصر:

على الصعيد الرسمى لا تلتزم الحسابات القومية فى مصر حتى الآن بإعداد حسابات تكميلية تختص بإحصاءات العمل المنزلى غير المدفوع وتوزيع ساعات ذلك العمل بين النساء والرجال. أما على الصعيد البحثى والنسوى فقد شهد عام 2014 أول محاولة لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، وذلك للوصول إلى تقدير المساهمة الحقيقية للنساء فى النشاط الاقتصادى. وقد شرفت بإجراء هذه الدراسة بمبادرة من مؤسسة المرأة الجديدة، بالاعتماد على البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012⁷. و تم عرض تفاصيل ونتائج تلك الدراسة فى كتاب أصدرته مؤسسة المرأة الجديدة تحت عنوان "تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر".

وقد أسفرت محاولتنا لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، عن النتائج الرئيسية التالية:

⁴ - United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, New York , 28 February 2013.

⁵ - United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, IBID.

⁶ - لمزيد من التفصيل انظر فى ذلك:

سلى العنترى، "التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع"، الفصل الثانى من كتاب: تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة، القاهرة، ديسمبر 2014، ص

⁷ - أعد هذا المسح بمعرفة كل من منتدى البحوث الاقتصادية ERF والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبرعاية منظمة العمل الدولية. ويغطى هذا المسح أكثر من 12 ألف أسرة تتضمن 49.186 ألف شخص فى جميع المحافظات المصرية (باستثناء المحافظات الحدودية الخمس الممتلئة فى مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء) ويمثل فيها كل من الريف والحضر، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقاً للنوع، والمستوى التعليمى، والسن، والحالة الاجتماعية، وموقف التوظيف/البطالة، ونوع العمل، والدخل، ومؤشرات المستوى الاقتصادى.

1- النساء المصريات يعملن عدد ساعات أطول كثيرًا من الرجال:

a. فعند المقارنة بين النساء المشتغلات والرجال المشتغلين في مصر يتضح أن النساء تعاني من الظاهرة المعروفة بوردية العمل المزدوجة، والتي تتمثل في وردتى عمل إحداهما في السوق والثانية في المنزل. ويترتب على ذلك أن إجمالي ساعات العمل للنساء المشتغلات يبلغ في المتوسط نحو 69 ساعة في الأسبوع مقابل نحو 54 ساعة للرجال.

b. وعند المقارنة بين النساء غير المشتغلات والرجال غير المشتغلين يتضح أن متوسط ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للرجل غير المشتغل تصل بالكاد إلى ما يقرب من ساعتين في حين يصل ذلك المتوسط إلى نحو 30 ساعة بالنسبة للنساء غير المشتغلات للسوق.

2- نساء الطبقة المتوسطة يعملن عدد ساعات عمل منزلى أطول:

فعلى الرغم من التصور الشائع بأن ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) يؤدي إلى انخفاض عبء العمل المنزلى على النساء، و يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدي جزءًا كبيرًا من ذلك العمل، فإن نتائج الدراسة توضح أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مستويات الثروة العليا، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بكل من الشرائح الأعلى و الأفقر من النساء.

a. يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى في مجال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى لنساء الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة في الأسبوع) مقارنة بكل من شريحة الفقراء والشريحة العليا (حوالي 9 ساعات في الأسبوع لكل منهما)، وهو ما قد يعكس قيام نساء الطبقة المتوسطة بدور مهم في المساهمة في تعليم الأبناء، خاصة في ظل تدهور نظام التعليم العام في مصر وتزايد التركيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع في دور الدولة.

b. مسئولية مساعدة الأطفال في الاستذكار في داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء، حيث أشارت إجابات المبحوثات إلى الأم في 61% من الحالات مقابل 12% من الحالات للأب.

3- زيادة عدد الأبناء تؤدي إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة في نفقات الأسرة:

توضح الدراسة أن مسألة البحث عن مصدر إضافي للدخل لمواجهة ازدياد نفقات الأسرة، وبالتالي ازدياد عدد ساعات العمل في السوق، هو أمر لا يقتصر على الرجال. فعند حجم أربعة أفراد للأسرة ارتفع متوسط ساعات العمل الكلى للنساء في الأسبوع ليصل إلى نحو 48 ساعة مقابل نحو 50 ساعة للرجال. وجاءت الزيادة في عبء العمل الكلى للنساء نتيجة ليس فقط لضخامة عبء العمل المنزلى بل أيضًا للزيادة الملموسة في متوسط عدد ساعات العمل للسوق بعد تجاوز صدمة الطفل الأول.

4- سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال:

تعمل النساء في مصر في بيئة عمل غير صديقة للأسرة. فتؤكد إجابات المبحوثات المشتغلات إلى أنه في 18% من الحالات لم يتم الحصول على أى إجازة وضع مدفوعة الأجر، و تراوحت تلك الإجازة بين أسبوعين وستة أسابيع في نحو 17% من الحالات، كما أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحي، و 17ر5% منهن يعملن بدون عقود، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل في أكثر من 75% من الحالات، فضلًا عن أن أكثر من 70% منهن لا يتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية. ورغم هذه الظروف غير المواتية

أكدت إجابات المبحوثات سعيهن المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة عن العمل، مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة (أكثر من 60% من الحالات).

5- القهر الذكوري هو السبب في عدم استمرار النساء في العمل للسوق بأجر:

تؤكد نتائج الدراسة أكذوبة عزوف النساء عن العمل وتفضيلهن "البقاء في المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج". فعندما تم توجيه السؤال للمبحوثات اللاتي توقفن عن العمل بأجر عن السبب الرئيسي للتوقف، جاء في مقدمة الأسباب رفض الزوج أو الخطيب (44.8% من الحالات) في حين شكلت رعاية الأطفال سبباً لعدم الاستمرار في العمل في 15.5% فقط من الحالات.

6- النساء يساهمن بنصيبهن العادل في النشاط الاقتصادي مقاساً بإجمالي ساعات العمل:

تشير الإحصاءات الرسمية دوماً إلى انخفاض مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي في مصر، وتؤكد أن تلك المساهمة لا تتجاوز 24%⁸. إلا أن احتساب إجمالي ساعات العمل الكلية التي تبذلها النساء سواء في المنزل أو في السوق يؤدي إلى دحض تلك المقولة. فإذا كانت النساء في مصر يمثلن نحو 49% من السكان في الشريحة العمرية لقوة العمل فقد أوضحت الدراسة أنهن يساهمن بنحو 46.2% على الأقل من إجمالي ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لتلك الشريحة.

7- العمل المنزلي للنساء يمثل أكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي:

أخذاً في الاعتبار أن العمل المنزلي غير المدفوع يمثل نحو 46.2% من إجمالي ساعات العمل الكلية للنساء في مصر فقد قمنا بتقييم تلك الساعات وفقاً للأساليب المتعارف عليها دولياً⁹، وأسفرت التقديرات عن أن قيمة العمل المنزلي للنساء في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 قد تراوحت بين 307ر6 مليار جنيه و 455 مليار جنيه بما يمثل على التوالي ما يتراوح بين 20ر4% و 30ر2% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة. وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلي للنساء في مصر تمثل ما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: خارطة الطريق للمهام العاجلة:

إن تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي وإجمالي المساهمة الحقيقية للنساء المصريات في النشاط الاقتصادي مقارنة بإجمالي مساهمة الرجال يمثل، على أهميته، مجرد خطوة لإرساء أساس موضوعي لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحققهن في المشاركة في صنع القرار وفي تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحياة/ العمل. وفي تصورنا أن خارطة الطريق في هذا الشأن تشمل عدداً من المهام العاجلة على صعيد الحركة النسوية لعل من أبرزها:

1- السعي لاعتراف الأجهزة الإحصائية الرسمية بأهمية العمل المنزلي غير المدفوع والالتزام بتضمين إحصائيات النوع الاجتماعي بيانات الوقت المنفق على ذلك العمل، فضلاً عن إعداد تقييم دورى شامل للأنشطة المنزلية وإدراجها في حسابات تكميلية

8 - انظر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2014، ص 56

9 - تم التقدير وفقاً للأسلوبين التاليين:

أ- تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost والذي يفترض أن الوقت الذي يتم إنفاقه في العمل المنزلي غير المدفوع كان يمكن إنفاقه بدلاً من ذلك في عمل للسوق بأجر. وقد تم استخدام متوسط أجر الساعة على المستوى القومي لكل من النساء والرجال كتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة.

ب- تكلفة العمل الممثل غير المتخصص Generalist Market Replacement Cost حيث تم اختيار أجر ساعة العمل لكل من النساء والرجال في قطاع خدمات الغذاء والإقامة، كممثل لأجر أنشطة الخدمات المنزلية، وأجر ساعة العمل لكل من النساء والرجال في قطاع خدمات الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين.

Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية، وذلك على النحو الذى حددته الأمم المتحدة.

2- التوعية المجتمعية بدور العمل المنزلى غير المدفوع فى رفاهية المجتمع والمساهمة الحقيقية للنساء فى النشاط الاقتصادى.

3- الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة فى قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" فيما يتعلق بإجازات الوضع ورعاية الطفل، وإمكانيات العمل نصف الوقت.

4- الضغط لتعديل قانون العمل ليشمل خدم المنازل والعمالة الزراعية، كخطوة أساسية لتوفير الحماية القانونية والتأمينية للنساء العاملات فى هذين المجالين.

5- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة فى المنشآت التى يعمل بها حد أدنى محدد من النساء.

6 - توعية النساء العاملات بأهمية إنشاء والانضمام إلى النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن حقوقهن، وتوفير المعلومات والتدريب اللازمين لهن فى هذا الشأن.

7- تفعيل النصوص الدستورية بخصوص عدم التمييز، واستصدار التشريعات التى تكفل حظره وتجريمه، واستحداث وتفعيل آليات المتابعة اللازمة.

8- الضغط لتطبيق الحد الأدنى للأجور فى القطاع الخاص.

9- مقاومة أية تعديلات فى قانون التأمين الصحى يترتب عليها الانتقاص من أو رفع تكلفة الرعاية الصحية الإنجابية للنساء.

10- تعديل الصورة الذهنية عن علاقة كل من النساء والرجال بالعمل المنزلى ورعاية الأطفال، فى الكتب الدراسية، والإعلانات التجارية والأعمال الدرامية.

11- تضمين خطط تطوير التعليم، التوسع فى إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لما قبل سن التعليم الرسمى.

12- تضمين خطط تطوير وتحسين التعليم توسيع نطاق الأنشطة المدرسية خلال نهاية الأسبوع والإجازات الرسمية وعطلة الصيف.

13- تطوير معاش المرأة المعيلة ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق فى حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل مساهمة النساء المعيلات فى تكوين رأس المال البشرى وإعداد القوى العاملة للمجتمع ككل.

14- استصدار التشريعات الخاصة باقتسام الثروة بين الزوجين مع الاسترشاد بتجارب بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا، وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب.